

عن أي ديمقراطية تتحدّثون -7- حتى نجدد آليات التحليل:

06-10-2004

ها نحن أمام وضع جدّ محبط للعزائم. لكنه أيضا وضع مثير لأنه يستفزّ فينا الفكر والخيال. نحن نعلم أن الأنظمة مثل القصور لا تبنى من السطوح خلافا لما يعتقد الديمقراطيون المقلدون. نعلم إنّها تبنى على أنقاض خراب من المؤسسات والقوانين والقيم القديمة وقع جرفها بقلم د. منصف المرزوقي

7- حتى نجدد آليات التحليل:

لنتطلق من إشكالية مدهشة بدأت البيولوجيا المتقدمة تطرحها بصفة جدية: خلق نوع جديد من الإنسان عبر إعادة صنع الجينات التي تتحكم في "هندسته"؟ ثمة أيضا من الباحثين من يفكر في زرع أجزاء من كمبيوترات متقدمة في دماغ مثل هذا السوبرمان مما سيسمح له بتخزين معلومات كانت تستدعي عقودا من التعلّم والحفظ. بداهة سيكون هذا الآدمي الجديد المتأرجح بين المادي والالكتروني، بالغ الذكاء أي أقدر على حلّ مختلف المشاكل التي تقص مضجعا منذ نزولنا من الأشجار. إن حصول شيء كهذا لا يعني غير خلق هوة بينا وبين هذا الإنسان الجديد قد لا تقلّ اتساعا عن تلك التي تفصل جنسنا عن أشباه القردة التي عاشت منذ مليوني سنة والتي يقول العلم أننا ننحدر منها.

السؤال ما الذي سيأدر بفعله هذا 'السوبرمان' حال تمتعه بهذه القدرات العجيبة؟ تمديد العمر إلى مئات السنين؟ تحقيق الخلود؟ القضاء على الفقر والجهل والقيح؟ تغيير الطبيعة البشرية ذاتها ومن ثمة تحقيق مشروع المدينة الفاضلة والإنسان الفاضل الذي فشلت في تحقيقه الأديان والثورات السياسية على مر العصور؟.

لكن فرضيتي (التي سيرد عليه هذا الإنسان الجديد بالابتسام المشفق أو بتذكّر أن أجداده لم يكونوا بالغباء الذي تصوّره كتب التاريخ) هي أن جل همه سينصب، لتحقيق مثل هذه المشاريع الجبارة، على هندسة النظام الاجتماعي الأول أي النظام السياسي وبناء الأنظمة الفرعية (التعليمي، الاقتصادي، الصحي، القضائي، الثقافي الخ) بمنتهى العناية والابتكار.

لا غرابة في هذا حتى هذه الكائن المتطور ليس جزيرة معزولة ولا يمكن أن يكتفي بذاته، وإنما هو بالضرورة خلية في مجتمع يكتسب فعاليته من إحكام التنظيم القادر وحده على بلورة أحسن ما في الأفراد والجماعات. ذلك لأن القاعدة كانت وستبقى أنه بقدر ما ينجح مجتمع في بناء أنظمة فعالة بقدر ما تتحسن قدرته على خلق المادة والمعرفة والقيم والجمال. ويقدر ما تبدي هذه الأنظمة من ضعف بقدر ما ينهار العطاء في كلّ هذه الميادين.

إن أحسن مثال على هذا القانون وضع أمتنا. خذ أي عربي وضعه في أوروبا أو أمريكا. ستكتشف أنه لا يقل قدرة على التعلّم والابتكار والعطاء عن أي إنسان غربي أو أمريكي آسيوي. ضعه الآن في مجتمع يسيره النظام العربي، فإذا به طاقة معطّلة وأداة في اللافعالية العامة التي هي اليوم الخاصية الأولى لأمتنا. والفعالية هي قدرة الفكر والساعد على دفع الحضارة قدما، على التعامل مع الطبيعة، على بلورة القدرات الكامنة في الإنسان، على تغيير موازين القوى السياسية على حل مشاكل مجتمع مخلوق من نسيجها... كلّ هذا في إطار الظروف الصعبة التي تفرضها الحياة سواء تمثلت في شراسة التنافس بين الأمم الأخرى أو شخّ الإمكانات المادية، بقدر ما يكون المجتمع فعّالا ويقدر ما تكون النتائج كبيرة... والعكس بالعكس. لا غرابة أن يكون تفوّق الأمم في تفوّق أنظمتها وأن يكون البحث عن نظام الفعالية القصوى هاجس العقل الجماعي على مرّ العصور.

هذا البحث عن أحسن الأنظمة هو دوما حركية تجرّية - تجريبية أي أنه بحث يتعلّم ويتطوّر بالأخطاء والنجاحات. لكن عباقرتنا في المستقبل قد يجعلون من البناء عملية واعية منظمة تسهر عليها خيرة العقول درسا وتفكيرا ومقارنة وتجربيا. ولربح الوقت وعدم التسبب في دمار مجتمع كامل، فإنّ هذه العقول قد ترفع إلى أعلى المستويات تقنية برامج المماثلة simulation على أضخم الحواسيب خالقة مجتمعات افتراضية تدرس تطورها حسب هذا النظام السياسي والاجتماعي أو ذاك.

إن هذا بالصبط ما نحاول تحقيقه بوسائلنا الذهنية "البديائية" ونحن نحلم لأمتنا وللعالم بديمقراطية تساهم في حلّ المشاكل لا في تغيير طبيعتها. نحن أيضا نبحث عن نظام مثالي في المجال السياسي. السؤال هل يمكن أن يوجد شيء كهذا؟ هل ثمة نظام مثالي أصلا؟ وقيل محاولة الردّ لنبدأ بالتساؤل: ما النظام système؟

*

إنّ النظام اجتماع أجزاء في تشكيلة مترابطة ومتناسقة تتأثر ببعضها البعض وتخضع لنفس القوانين و"تجاوب" بينها بمرونة وسهولة للقيام بوظيفة ما، باحتة في تأديتها عن أقصى قدر ممكن من المردود وأقلّ تكلفة ممكنة من الطاقة. الخاصية الأساسية لمثل هذا النظام تصحيح كل خلل يداهمه من الخارج أو من داخله، وذلك بفضل آليات بالغة الدقة والتخصص والمهارة ترجعه إلى نقطة توازن يكون فيها بتمام "الصحة" أي في أوج قدراته وعطائه وفعاليته. لقد أعطتنا الفيزياء في صورة الذرّة أو النظام الشمسي والبيولوجيا في الجهاز العصبي أو العدد، أحسن الأمثلة عن أحسن الأنظمة. ومن هذا المنظور يمكن أن نقول أن الجسم نفسه نظام كبير ينقل على جملة من الأنظمة الصغرى. فهو مكوّن من أعضاء تتشكّل العمل بينها وهو أيضا يحاول العودة والبقاء في نقطة التوازن التي تضمن له الفعالية القصوى. هكذا تراه يبادر لتعويض الكرويات الحمر التي تموت دوريا حتى يبقى عددها قارا ممكّنا للجهاز التنفسي من تآدية وظيفته على أحسن وجه. هكذا ترى جهاز العدد يرفع كمية إفرازه من الهرمونات في الوقت المناسب ويخفض أليا منها إذا قلّت حاجته إليها ... كل هذا في تناسق تامّ بين عدد كثيرة ومختلف الأعضاء.

إن همّ الأدميين على مرّ العصور كان وسيبقى خلق مثل هذه الأنظمة التي يبهر تعقيدها وجمالها وذكائها كلّ العلماء الذين قضا حياتهم في محاولة فهمها.

الإشكالية أن الأنظمة الاجتماعية من غير طبيعة الأنظمة البيولوجية والفيزيائية وأن هذه الطبيعة تجعل الوصول إلى فعالية الأنظمة الفيزيائية والبيولوجية شبه مستحيل.

ولتوضيح الاستحالة وأسبابها سنأخذ مثال نظام "بسيط" يسهل تفكيكه هو النظام الصحيّ.

إن أولى الصور التي تتبادر للذهن عندما نتحدث عن مثل هذا النظام هي صور المستشفيات الضخمة والأجهزة المعقدة. لكن كل هذه البنايات والإمكانات التقنية التي بداخلها لا تفهم ولا توجد إلا من أجل وبالبشر الذين يملئون المكاتب والأروقة والأسرة. وكما قلنا إن الإسلام هو المسلمون والديمقراطية هي الديمقراطيون، فإن النظام الصحي في آخر تحليل ليس أكثر من الجماعات الإنسانية التي تشكلت وهي تتألف من:

- المهنيين (أطباء وصيادلة وممرضين وباحثين وسواق عربات الإسعاف ومنظفين الخ) ومهمتهم تقديم خدمات تقنية محدّدة تخدم وظائف النظام الكبرى.

- الزبائن وهم المرضى الذين خلق النظام لتلبية حاجياتهم.

- الإداريين ومهمتهم التصرف في الموارد المادية التي تصبّح في النظام وتنظيم عمل الموارد البشرية بحيث يتحقق أحسن أداء بأقل تكلفة.

- أصحاب القرار السياسي ومهمتهم توفير هذه الموارد وسنّ القوانين التي تتحكّم في العلاقات بين كلّ الأطراف وتوجيه نظام ليس مستقلاً وإنما يخضع لهيئة إشراف عليا: النظام السياسي.

إن القاعدة في عمل هذا النظام أن لا أحد راض تماماً عن عمله والموضوع المفضّل لدى الجميع هو القدر والتشكّي من غياب التنسيق وضعف الروابط وأنانية الطرف الآخر وقلة الجدوى والفعالية في النظام ككلّ.

لنساء هؤلاء الأطراف عن تصورهم المثالي للنظام الصحي الذي يريدون. ستمحور تصورات الزبائن حول الاستقبال الحسن في المستشفيات وقربها من منازلهم وتوفير الطبيب الكفء والدواء الناجع وطلب مركزي : أحسن الخدمات لكن بأقلّ مقابل ممكن ولم لا مجاناً . وفي البلدان الديمقراطية المتطورة سيطلبون نظام فيه مراقبة وتقييم للعمل الطبي وحق التدخل فيه لجمعياتهم المدنية الممثلة . لكنهم سيبدون امتعاضاً شديداً لو طلب منهم الانضباط في استعمال الأدوية التي يلقون نصفها في سلة المهملات متسببين في خسائر هائلة للثروة الجماعية وتبذير لا يغتفر لموارد ثمينة نادرة. سيقوى صراخهم لو طويوا بمضاعفة أجر الطبيب أو

مساهمتهم في صناديق الضمان الاجتماعي. أما الأطباء فسيريدون من نظامهم المثالي أن يوفّر لهم أجوراً محترمة وكلّ الأجهزة الباهظة الثمن والسماح لهم بوصف كل أنواع العلاج بغض النظر عن تكلفتها. هم سيريدون من المريض الطاعة ومن الإدارة أن تكون في خدمتهم ومن رجال السياسة أن يوفروا لهم استقلالية القرار والحماية القانونية. وفي نظامهم المثالي لا حقّ لأحد في تقييمهم، حيث لا يخضعون في ممارسة وظيفتهم إلا لضيمر مهني قد يوجد عند البعض وبغيب عند البعض الآخر. أما الإداريون فهم لا يحلمون إلا بنظام فيه الحدّ الأقصى من الاقتصاد وحسن استعمال الموارد حتى تبقى صناديق الضمان الاجتماعي الممولة للنظام رابحة على الدوام، مع توقّر الإدارة على أقصى قدر ممكن من الصلاحيات على حساب الأطباء أساساً. أما أصحاب القرار السياسي فمشكلهم

الأوحد في النظام الديمقراطي الفوز بأصوات الناخبين ولا بهمّ أن تكون بعض المستشفيات عديمة الجدوى أو أن تتجاور على بعد بعض كيلومترات طالما أن هذا يوهم السكّان بشدّة اعتناء عمدتهم أو نائبهم بمشاكلهم الصحية. أمّا في النظام الاستبدادي فالهدف في إطار التزييف الشامل والتغطية على المشاكل إعطاء الانطباع بأن النظام قائم بمهمته الإنسانية ولا بهمّ نوع الخدمات التي تقدّم. معنى هذا إن نظامنا "المثالي" مطالب بتحقيق رغبة المريض في دفع أقلّ ثمن ممكن ورغبة الطبيب في تلقي أعلى أجر ممكن ورغبة الإداري في دفع أقلّ تعويض ممكن ورغبة السياسي في أن لا يكلف النظام الصّحّي كثيراً، علماً وإن كلّ طرف يريد أقصى الحرية على حساب حرية الآخر.

يحصل كلّ هذا لأن من طبيعة كل نظام اجتماعي أن تكون له أهداف عامة معلنة ومتفق عليها من قبل كل الأطراف، وأهدافا خاصة لا تتطابق دوماً مع الأهداف العامة. فالأهداف المعلنة للنظام الصحي والحاصل حولها إجماع نظري، هي توفير الوقاية والعلاج للسكّان بدون تمييز. أمّا أهداف المرضى فاستغلال النظام بكل إمكانياته إلى أقصى مدى وأهداف الأطباء تكوين الثروة والسلمة أو استغلال المؤسسة للأبحاث العلمية. نفس الشيء عن الإداري والباحث أيضا عن قسط من السلطة يشعره بأهميته. أما صاحب القرار فقد يكون آخر ما بهمّ الوقاية والعلاج وإنما هدفه إعادة انتخابه في الديمقراطية وصمت السكّان في النظام الاستبدادي.

هذا أيضا نظام تخترقه صراعات سياسية بالمعنى العميق والأول للكلمة تتعلق كلها بكيفية الردّ على سؤال بسيط: كيف ووفق أي أولوية تحدّد الخيارات والآليات الساهرة على توزيع الموارد المادية والمعنوية ومن يحدّدها؟ ومن هذا المنظور يمكن القول أن هناك "حزبين" داخل النظام الصحي:

- "حزب" الطبّ الإستشفائي التقني"، ومن ايدولوجيته أن الصحة تختزل في ردّها للمريض الذي فقدها ، أن العملية مرتبطة بالتقدّم التقني والفني، ومن ثمة فإن الموارد الأساسية يجب أن تخصص للمستشفيات والأطباء والتكنولوجيا المتطورة وما بقي يمكن أن يذهب للوقاية بما هي فرع تقني آخر من فروع الطبّ .

- "حزب الطبّ الجماعي"، ومن ايدولوجيته أن الصحة مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...أن المستشفيات والتكنولوجيا عنصر ثانوي في تمتع الشعب بالصحة...أنّ مردودها جدّ قليل ولا بدّ للموارد الأساسية أن توضع في تحسين ظروف العيش والوقاية وما يبقى يمكن أن يذهب للعلاج التقني.

أي ترابط وتناغم وتناسق وتناغم وتصحيح آلي وعودة دائمة إلى نقطة التوازن عند الاختلال يمكن انتظاره من مثل هذه الأطراف التي تدفع النظام في اتجاهات مختلفة ولا توفيق بينها؟ ولو كانت مكونات الجسم تعمل بخصائص الأطراف الاجتماعية لكان وضع الجهاز التنفسي هو الصراع الدائم بين الرئتين والقلب والخصومات التي لا تنتهي بين الكرويات الحمر والمطالب التي لا تتوقف للشرابين وتهديدها بالإضراب وسدّ الطريق أمام الدم إن لم تلبي طلباتها العادلة والمشروعة.

معنى هذا أن تربع الدائرة أسهل من رضا وتوافق وانسجام الأطراف المشكّلة للنظام وكلّها تريد أكل التفاحة والاحتفاظ بها. لا غرابة أن يكون عمل النظام مطبوعاً بالتوتّر والأزمات المتلاحقة ومقايضات متواصلة لا ترضي أحداً مائة في المائة حيث يضطر كلّ طرف لتقديم تنازلات موجعة، علماً أن ميزان القوى يجعل تنازلات

هذا أوجع من تنازلات ذلك.

لا ننسى أن الصراع يدور تحت ضغط دائم للمحيط على النظام يطالبه بتحسين أدائه لمواجهة ندرة الموارد وتكاثر الحاجيات والطفرة التكنولوجية وارتفاع مستوى التوقعات عند الناس الخ...

يدخل النظام آنذاك في بحث محموم عن نقطة التوازن عبر مسلسل الإصلاحات. لكن هذه الأخيرة تبقى محكومة بصراع الأطراف

على أكبر نصيب من الكعكة. فإصلاحات الضمان الاجتماعي المتواصلة في فرنسا مثلا، تعبّر في نفس الوقت عن صراع المصالح بين الإداريين ورجال السياسة من جهة والمرضى والأطباء من جهة أخرى. لكنها تعكس أيضا حالة تأزم عامّة تتمثّل في العجز المالي للصناديق واستحالة تواصله.

تأتي مرحلة تصبح المشاكل الداخلية شغل النظام الشاغل تستنزف جُلّ طاقاته في حين تصبح المهمة الأساسية من مشمولات الأشغال الروتينية. وفي المرحلة المتقدمة من مرض النظام تصبح الأهداف العامة مجرّد ورقة التوت لصراع المصالح بين أطراف لم يعد يهّمها إلا الخدمات التي يمكن للنظام أن يؤدّيها إليها. ها قد بدأ التصدّع يندّر بالانهيار التام وضرورة التأسيس لشيء جديد. إن من يدرس تطوّر أيّ نظام صحي كمن يدرس تاريخ بناء قصر لا ينتهي أصحابه من ترميمه وتحسينه. فمرّة تتم إزالة جناح ومرّة أخرى يشيّد جناح جديد. وثمة أماكن كانت تستخدم لوظيفة فإذا بها تخصّص لوظيفة مختلفة. كلّ هذا إلى أن تتبلور ظروف لا ترضى بأقلّ من تهديم جزء كبير من البناء وحتى البناء بأكمله لإعادته على دعائم أصلب. تحدث مثل هذه التغييرات النوعية في حالة توفر ظروف استثنائية مثل الثورة أو ظهور مصلح كبير يركّز على القوى الغالبة داخل النظام لفرض هذه الإصلاحات. ثمّ يبدأ النظام الجديد مرحلة جديدة من تاريخه لن تختلف عن الأولى إلا في التفاصيل وتغيّر المشاكل والساهربن على خلقها و/ أو حلّها وطول أمد ظهور الحاجة الماسّة لتأسيس آخر.

*

الثابت أن هناك فترة تطول أو تقصر تعرف الحدّ الأدنى من التفاعل بين الأطراف، ممّا يمكن النظام الصحيّ من القيام بوظائفه المعروفة ولو بالاحتكاك الدائم والمشاكل التي لا تنتهي. بأيّ قدرة قادر تبقى الأطراف تتفاعل بينها ولا تفجّر ما يجب أن نسميه هنا فصاعدا نظاما بين ظفرين؟

ثمة في البداية قوّة ارتباط المصالح للأطراف المتنازعة. فالمرضى يدفعون للمهنيين ما يمكنهم من العيش، والمهنيون يقدمون خدمات صحية للمرضى مما يمكنهم من الحياة، والإداريون يسهرون على تنظيم تبادل الخدمات هذه مقابل أجر في الوقت الذي يتمتعون فيه هم أيضا بخدمات المهنيين. أما أصحاب القرار السياسي فهم يخدمون الجميع عندما يوفرون للنظام موارد تتراحم على الاستئثار بأكبر نصيب منها أنظمة أخرى مثل النظام التعليمي أو الاقتصادي. وفي مقابل هذه الخدمة فإنهم يستعملون النظام الصحي لحماية صحتهم وإرساء سلطنتهم. تدرك إذن كلّ الأطراف حاجتها لبعضها البعض والقاعدة أن كلّ الفاعلين يأملون دوما أن تتحقّق المكاسب الفئويّة والشخصية، لكن في إطار الحفاظ على النظام ورفع أدائه. وثمة أيضا القانون الذي يحدّد لكل طرف حقوقه وواجباته محاولا وضع القواعد لحل النزاع عند نشوئه.

لكّنه من الظلم أن نتوقّف عند قراءة نفعية بحتة كالتي تنسجها وتشيعها الليبرالية جاعلة من المرضى والأطباء والإداريين والسياسيين، مجرّد مقاولين يتبادلون بينهم سلعة اسمها الخدمة الصحية، لا يتحكم في كل تصرفاتهم سوى هاجس الربح وقوانين العرض والطلب... أو خوف الشرطي والقاضي.

إنها صورة مشوهة وناقصة للوضع، فلننظر أن هناك أطباء لا يتحرّكون من موقع الدفاع عن مصالحهم المادية بل يذهب بهم التفاني إلى التضحية بالغالي والنفيس من أجل حق الناس عموما والفقراء خاصة في الصحة. وفي نفس السياق نجد إداريين وحتى سياسيين جعلوا من الدفاع عن حقوق المرضى هاجسا شخصيا لا يعود عليهم أحيانا إلا بكثير من المتاعب والأحزان وهم يواجهون زملائهم المنخرطين أكثر منهم في الرؤية الليبرالية للعالم.

إن فكرة الصحة كحقّ للجميع ومسؤولية أساسية من مسؤوليات الدولة لا علاقة لها ببيضاء يمكن أن يشتريها الأثرياء وأن يتصدّق بثمنها المحسنون، فكرة ثورية لا يزيد عمرها عن قرن. هي تنبع من تعبّر عميق في سلّم القيم الجماعية. كذلك الخطاب الجديد عن حقوق المرضى داخل المستشفيات وحقوق كلّ الأطفال في الرعاية وحقوق المسنين في الرعاية الطبية وحقّ الشعب في الصحة. ولولا هذه الثورة القيمية لما وجد النظام الصحي المعاصر بالشكل الذي نعرفه له. لنحاول تحيّل نظام صحيّ ليس فيه مرضى وأطباء وتقنيون وإداريون ومستشفيات وأجهزة وأدوية. لا يمكن لنا وضع أيّ اسم أو صورة على مثل هذا الفراغ. لننتخب الآن كلّ هذا، لكن بأطبّاء جهلة، محتالون، قساة القلب، ومرضى يرفضون كلّ أوامر الطبيب ويتصرّفون بكيفية هوجاء تدمر صحتهم، وجمهور يسرق أسرّة المستشفى في كل زيارة للأقارب، وإداريون وسياسيون لا همّ لهم سوى اقتسام الموارد العمومية لحسابهم الخاصّ. من نافلة القول أنّ نظاما مثل هذا سينهار على رؤوس أصحابه حتّى ولو وجد الممثلون والمال والمعرفة والقانون. إن ما يسند مواقف وتصرفات الجميع هي قيم أخلاقية مهنية وروحية. والقاعدة أنّه بقدر ما يتزايد التفاني والنزاهة والإخلاص والاحترام والتعاقد والتراحم، بقدر ما يرتفع أداء النظام والعكس بالعكس. وليسمح لنا أحمد شوقي باستعمال آخر لبيتته الشهير لنقول:

إنما الأنظمة بالأخلاق إن ذهبت أخلاقها ذهبت.

لننتبه هنا إلى خاصية هامّة في الأنظمة الفعّالة وهي أخلاقيتها. إن هذه الأخلاقية في التعامل مع الأهداف والوسائل والأطراف العاملة داخل النظام هو أساس في كل فعالية تقنية. يمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا والقول أنها جزء مكوّن وشرط ضروري من التقنية العالية في خلق وإدارة الأنظمة. فلو نظرت لشروط الفعالية التقنية في النظام الصحيّ من تجدّد ومرونة وحسن استعمال للموارد البشرية والمادية لما اكتشفت وراء كل هذا سوى مواقف أخلاقية مثل الاحترام والتفجّع والحريّة والنزاهة، معنى هذا أن القيم لا تلعب دور التوابل في الطعام وإنما هي مكوّن رئيسي بدونه لا يوجد الأكل.

لنلصّ ونجمع هذه الأفكار حتى تتضح لنا صورة النظام الاجتماعي أكان النظام السياسي أو الصحي أو التعليمي أو القضائي.

أن أقرب الصور له هي صورة جبل الجليد الذي لا ترى منه إلا الجزء الطافي، أما ما يحمل ما نلاحظ فلا يرى لكنه هو الأساس. وفي مثل هذه الصورة سننتخب نظامنا الصحي مشكّلا كالآتي:

- الطبقة السطحية وهي الموارد المادية والبشرية كالتي تتجلّى لنا في المباني الإدارية

والمستشفيات والمستوصفات والعيادات بما فيها من أجهزة ومختصين في خدمة أهداف عامة تتحسّن بخبرة علمية وإدارية تتراكم بمرور الوقت... كلّ هذا، وفي إطار عمل مشترك مع أنظمة أخرى، تساهم هي أيضا في حماية الصحة مثل النظام التعليمي أو النظام الاقتصادي.

- الطبقة التحتية وهي جملة القوانين التي تنظم عمل القطاع وتحدّد لكلّ الأطراف حقوقها وواجباتها وتحدّد من الصراع بين الأهداف الخاصّة للأطراف المكونة للنظام وبينها والأهداف العامّة.

- طبقة الأسس وهي جملة القيم الفردية والجماعية التي تلعب دورا حيويا في الحفاظ على استقرار النظام وديناميته. ولو طبقنا هذا النموذج على بقية الأنظمة الاجتماعية مثل النظام التعليمي لوجدناها تخضع لنفس الهيكلية، إذ لا يوجد نظام إلا وهو طبقات متراكمة يستند فيها المرئي والمادي على غير المرئي والرمزي من قوانين وخاصة من قيم تشكل الدعامات التي ترتكز عليها كل العوامل المادية للنظام.

*

لتطبيق نموذجنا الآن على النظام السياسي. سنكتشف أنه هو أيضا مكون من أربعة أطراف:
- أصحاب القرار وينقسمون إلى أهل النظام وهي القلة النافذة التي تتحكم في أجهزة التنفيذ وتوجهها لتحقيق سياسات معينة في خلق وتوزيع الثروة المادية والمعنوية، وأهل الدولة الذين يأتمرون بأوامر أهل النظام لتنفيذ هذه السياسات ويسعون إبان التنفيذ للحصول على بعض فتات السلطة لصالحهم الخاص.
- الجماعات التي تساند النظام في أساليب التصرف وخياراته الكبرى لأنها تتماشى مع مصالحها.
- الجماعات التي لا تساند النظام في أساليب التصرف وخياراته الكبرى لأنها لا تتماشى مع مصالحها.
- الجماعات النشطة الساعية إلى تغيير طبيعة النظام والاستيلاء على مقاليد الدولة لتغيير السياسات وتغليب مصلحة طرف على آخر.

هذه الهيكلية العامة تسمح بالقول أن أهل النظام في الاستبداد هم المستبد وعصابة الشترّ والسوء المحيطة به، وأهل الدولة أجهزة الأمن ودواليب الإدارة الخاضعة لها ومن بينها القضاء المستغلّ ووظيفتها الأولى الحفاظ على وجود و مصالح المستبد وبطانته. أمّا الجماعات المساندة فهي العصابات التي تشارك في وليمة الضباع علما وأن هناك أقلية اجتماعية، قد تكون طبقة أو جهة أو طائفة، تحقّق بعض المكاسب بالعيش الراضي على فتات الوليمة. تترك هذه العصابات البدائية في الشكل الاستبدادي القديم مكانها في الليبرالية للشركات العالمية الكبرى. أمّا الجماعات التي لا تساند النظام (بالوقوف موقفا غاصبا وسليبا أو بالنزول إلى الشارع) فهي تتشكّل بالأساس من الأغلبية أي من الرعايا الذين يضعهم النظام السياسي بين كماشة الفقر والقمع. وأخيرا فإن هذه الوضعية تفرز الطرف الرابع ويتخذ حسب العصور شكل النبيّ أو النائر أو المصلح ومن يتبعهم وهمم كلهم تغيير الوضع بغزو القلوب بقم جديدة وغزو السلطة بمن جندتهم هذه القيم.

أمّا في الديمقراطية فإن أهل النظام هم من انتخبهم الشعب للحكم باسمه، وأهل الدولة كلّ الفائزين على دواليب الإدارة التي أصبحت نظريا في خدمة الجميع ومنها القضاء المستقلّ. أمّا الجماعات المساندة فهي القطاعات المختلفة من المجتمع التي تضمن الدولة مصالحها وهي تضيق وتتسع حسب السياسات المتبعة. أما الجماعات المعارضة فهي بقايا النظام الاستبدادي القديم وبراعم النظام الاستبدادي الجديد. أما الطرف الرابع فجزء منه متكوّن من مثقفي الديمقراطية الذين يتابعون بعين القلق مشاكل النظام الديمقراطي. لكن الجزء الأكبر يتشكّل من أنصار بدائل أخرى، منها الاستبدادية الواضحة أو المقنّعة، و تنجم عن حدود ونواقص النظام الديمقراطي خاصة إذا توقفت ديمقراطيته على الطقوس التمثيلية وتجاهلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية للأغلبية.

تتضح من البداية كل الصعوبات الهيكلية في تحيّل نظام مثالي.

ثمة في البداية التناقض الجوهرى بين مكونات اجتماعية تستعمل كل منها النظام السياسي لتحقيق مصالح فتوية يستحيل التوفيق بينها استحالة التوفيق بين مصالح الغزال والنمر.

ثمة الصراع الدائم بين الأفراد لغزو أجهزة التحكم لتحسين أداؤها ظاهريا باسم الصالح العامّ وعمليا لتحويل وجهتها نحو الصالح الخاصّ، وهذه قاعدة عامة لا يهمّ هل النظام استبدادي أو ديمقراطي.

ثمة التناقض بين قيم الأطراف المختلفة (وإن ادعت بعضها نفاقا وكذبا إجماعها على القيم الاستهلاكية مثل الحرية والعدالة والسلام الخ). وفي هذا المستوى سيرتطم علماء المستقبل بحدود البيولوجيا والهندسة الجينية لخلق نظام سياسي مثالي، لأنه لا وجود لجينات الأخلاق الفاضلة يمكن زرعها في نواة الخلية عند من لا يتوفرون عليها وتحسينها عند من توجد عندهم بنسبة قليلة. ها نحن أمام وضع جدّ محبط للعزائم. لكنه أيضا وضع مثير لأنه يستقرّ فينا الفكر والخيال. نحن نعلم أن الأنظمة مثل القصور لا تبنى من السلطوح خلافا لما يعتقد الديمقراطيون المقلّدون. نعلم إنّها تبنى على أنقاض خراب من المؤسسات والقوانين والقيم القديمة وقع جرفها. نعلم أنّ أي بناء نريد تشييده لا بدّ أن يغرس جذوره في طبقة من القيم الغالبة تستطيع حمل "نقل" المؤسسات، و معنى هذا أنّ التحديات الأساسية التي تنتظرنا في عملية الديمقراطية العربية ثقافية قبل أن تكون تشريعية.

الحلقة المقبلة: تشخيص الأمراض المطلوب علاجها.

www.moncefmarzouki.net

